

تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر

إيمان أحمد هاشم

كلية التجارة جامعة عين شمس

emyhashem2004@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 7 مارس 2021 ، تاريخ الموافقة على النشر: 16 مارس 2021

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في مصر بين عامي 1975 و 2019 باستخدام الأساليب القياسية، كاستخدام نموذج المربعات الصغرى المعدلة كلياً (FMOLS) واستخدام المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS). وقد توصلت الدراسة إلى أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في مصر يتراوح بين 30.47% و 32.69% من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك فإن الدراسة تهدف إلى قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في مصر بين عامي 1999 و 2018، من خلال مؤشرات الكفاءة في قطاعات «التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والإدارة العامة، والاستقرار الاقتصادي». وقد توصلت الدراسة إلى تراجع مستويات كفاءة الإنفاق العام في مصر خلال مدة الدراسة، وذلك على الرغم من زيادة حجم الإنفاق الحكومي، مما يوضح أنه ليس كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى تحسُّن الكفاءة في الإنفاق العام. لذلك، فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي ضرورية، لكنها ليست كافية لضمان تحسُّن مستويات الكفاءة في الإنفاق. ومن هنا توصي هذه الدراسة بأن تكون زيادة الإنفاق الحكومي مصحوبة بكثير من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين مستوى كفاءة الإنفاق العام، ومن أهم هذه الإجراءات: مكافحة الفساد، والعمل على تغيير أنماط تخصيص الإنفاق على البنود المختلفة داخل كل قطاع، والربط بين الموازنة وخطط التنمية. قارنت الدراسة مستويات كفاءة الإنفاق العام في كل من الإمارات والسعودية بقياس مستويات الكفاءة بطريقة القياس نفسها المستخدمة في مصر. وقد توصلت الدراسة إلى تفوق مستويات كفاءة الإنفاق الحكومي في الإمارات والسعودية على مستويات كفاءة الإنفاق الحكومي في مصر. وتتوافق هذه النتائج مع ترتيب هذه الدول في مؤشر «كفاءة الإنفاق الحكومي»؛ حيث احتلت الإمارات المركز الأول عام 2018 وأنت السعودية في المركز السابع، بينما وقعت مصر في المركز الـ 63 عام 2018 من إجمالي 136 دولة تضمنها تقرير التنافسية. ويرجع ذلك إلى تطبيق كل من الإمارات والسعودية مجموعة من الإجراءات لرفع كفاءة الإنفاق الحكومي لعل من أهمها: محاربة الفساد وتعزيز استخدام الموارد المالية في الدولة بكفاءة وفعالية.

الكلمات الدالة: الإنفاق العام، كفاءة الإنفاق، الاستقرار الاقتصادي، مصر.

المقدمة

يمثل الإنفاق العام الأنشطة المالية للدولة ويعبر عن كفاءة تحقيق الإشباع العام للمجتمع. ويعتبر الإنفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي من خلالها يمكن التأثير في معدلات النمو الاقتصادي، ومستوى الطلب الكلي، ومعدلات التوظيف والدخل القومي. والإنفاق العام من أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ويؤثر الإنفاق العام في توزيع الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل القومي والاستقرار الاقتصادي، ويؤثر أيضاً في العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي.

كفاءة الإنفاق العام (efficiency): يعبر مفهوم كفاءة الإنفاق العام عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات؛ فترتفع معدلات الكفاءة مع زيادة نسبة المخرجات، مقارنةً بالمدخلات المستخدمة (المقصود: حجم الإنفاق) أو عندما تنخفض المدخلات (حجم الإنفاق) لإنتاج القدر نفسه من المخرجات. أي أن الكفاءة = (المخرجات/المدخلات).

فاعلية الإنفاق العام (Effectiveness): يعبر عن القدرة على تحقيق الأهداف. بمعنى آخر: يعبر عن العلاقة بين الأهداف المحققة والأهداف المحددة⁽¹⁾ (الفاعلي = الأهداف المحققة/الأهداف المحددة).

مفهوم العدالة، تتمثل العدالة في تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في الخدمات العامة والتعليم والصحة والمرافق. ويقصد بها عدالة توزيع موارد الدولة وخدماتها بين المناطق المختلفة (الريف والحضر)، مع أخذ القضايا البيئية والاجتماعية المتعلقة بالتوسع العمراني والحضري في الاعتبار، ويتحقق ذلك من خلال التوفير المتكافئ للخدمات التعليمية والصحية لمختلف المناطق الجغرافية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية⁽²⁾.

الدراسات السابقة:

قاست كثير من الدراسات كفاءة الإنفاق العام، وذلك من خلال حساب تأثير الإنفاق العام في عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر بالإنفاق عليها، لعل من أهم هذه الدراسات:

الدراسة	عدد الدول في الدراسة	مدة الدراسة	القطاعات والمؤشرات التي تناولتها الدراسة
Alfonso et al. (3)	23 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)	1990 - 2000	قطاع الإدارة العامة : مؤشرات الفساد والبيروقراطية ونوعية النظام القضائي والاقتصاد الخفي. قطاع التعليم: نسبة الملحقين بالتعليم الثانوي، ومدى الإنجاز المتحقق في مجال التعليم. قطاع الصحة: معدل وفيات الأطفال، والعمر المتوقع عند الميلاد. قطاع البنية التحتية: نوعية البنية التحتية الخاصة بقطاع الاتصالات والنقل. عدالة توزيع الدخل: نصيب الـ40% الأشد فقراً من السكان من الدخل. الاستقرار الاقتصادي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم. الأداء الاقتصادي: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
Angelopoulos et al. (4)	64 دولة متقدمة ونامية	1980 - 2000	الإدارة العامة: الفساد والبيروقراطية. التعليم: معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي. البنية التحتية: نسبة قطارات الديزل المستخدمة إلى إجمالي القطارات، ومتوسط الفاقد في الطاقة الكهربائية خلال نقلها. الاستقرار الاقتصادي: معدلات التضخم، ومعدل البطالة.
Becker (5)	74 دولة	1985 - 2000	الإدارة العامة: الإطار القانوني وحماية حقوق الملكية، وسلامة المعاملات النقدية واستقرار قيمة العملة الوطنية، والضوابط المتعلقة بالائتمان والعمل وممارسة الأعمال. التعليم: نسبة الملحقين بالتعليم الثانوي، ونسبة المحرومين من التعليم النظامي. الصحة: العمر المتوقع عند الميلاد. البنية التحتية: عدد خطوط الهاتف، وخطوط النقل الجوي لنقل البضائع. الاستقرار والأداء الاقتصادي: التضخم، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
Davis and Annette (6)	114 دولة	1980 - 2006	التعليم: معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي، ونسبة المعلمين للطلاب في التعليم الابتدائي. الصحة: معدل التطعيم ضد السعال الديكي، ونسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان.
هبة محمود الباز (7)	مصر	2000 - 2012	التعليم: مؤشر التعليم للجميع. الصحة: العمر المتوقع عند الميلاد، ومعدل وفيات الأطفال الرضع، وعدد الأسرة بمستشفيات وزارة الصحة. الاستقرار الاقتصادي: معدل التضخم. الإدارة العامة: مؤشر تنظيم الأعمال، ومؤشر النظام القانوني وحقوق الملكية. الأداء الاقتصادي: معدل البطالة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. عدالة التوزيع: معامل جيني، والنسبة بين دخل الـ20% الأكثر غنى والـ20% الأشد فقراً. البنية التحتية: متوسط استهلاك الفرد للكهرباء، وأطوال السكك الحديدية، وعدد خطوط الهاتف، وعدد حوادث القطارات، وعدد مقدمي الإنترنت، ونسبة السكان المتصلين بشبكات الصرف، ونسبة السكان المتصلين بمياه محسنة، ومتوسط الفاقد من الطاقة الكهربائية.

تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر

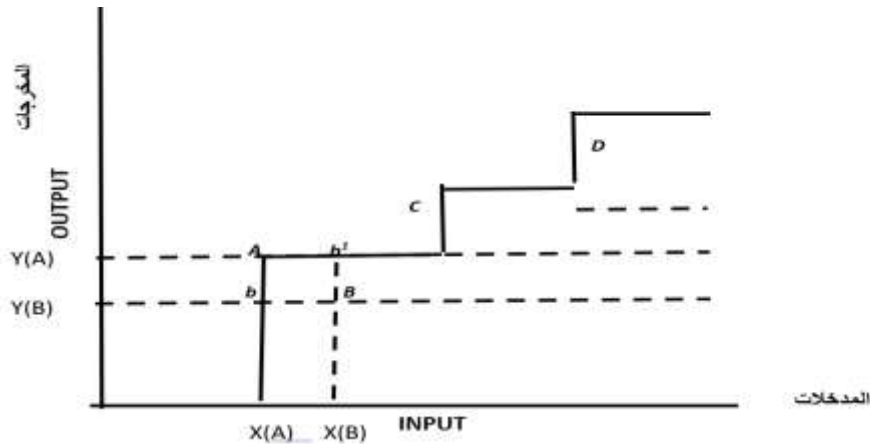
في الدراسة الحالية تم تُحدِثِ الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في مصر باستخدام بعض الأساليب القياسية، مثل المربعات الصغرى المعدلة كلياً واستخدام المربعات الصغرى الديناميكية. كما ستقيس الدراسة كفاءة الإنفاق العام في مصر بين عامي 1999 و 2018، من خلال مؤشرات الكفاءة في قطاعات «التعليم، والصحة، والإدارة العامة، والبنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي».

الطرائق المستخدمة في الدراسة

طرق قياس كفاءة الإنفاق العام:

1. تحليل مغلف التصرف الحر (Free disposable Hull (FDH) (الشكل 1):

يُستخدم تحليل مغلف التصرف الحر (FDH) بوصفه أسلوباً لتحديد أفضل الممارسات في الإنفاق الحكومي وتقييم أداء الحكومات من خلال مقارنة أدائها بأفضل الممارسات. ووفقاً لتحليل مغلف التصرف الحر (FDH)، فإذا استخدمت دولة أخرى مدخلات أقل للحصول على المخرجات نفسها أو أكثر، فهنا تعتبر الدولة غير فعّالة نسبياً. أما إذا لم يكن بإمكان أي دولة أخرى استخدام مدخلات أقل للحصول على المخرجات نفسها أو أكثر، فهنا تعتبر الدولة فعّالة نسبياً (8).



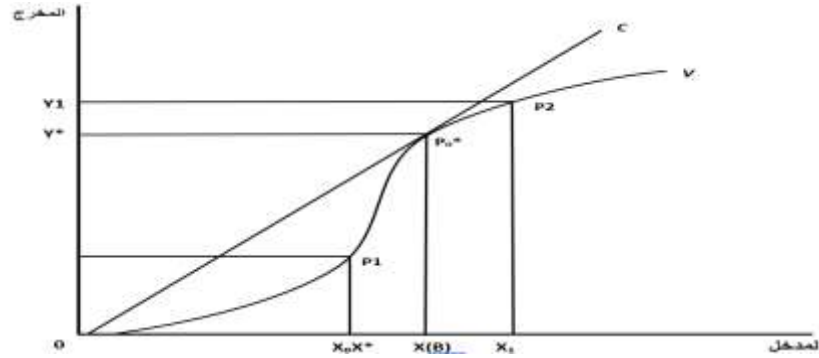
الشكل (1): تحليل مغلف التصرف الحر

Source: Sajeevgupta et al.. (8)

يتضح من الشكل (1) أن الخطوة الأولى تتمثل في تحديد نتائج المخرجات الفعّالة نسبياً؛ ففي الشكل نجد أن نتائج المخرجات الفعّالة نسبياً هي D, C, A (Brijeshc) (9). إذا كانت هناك دولة (A) ودولة (B) والدولة (A) تحقق ناتجاً أعلى من الدولة (B) على الرغم من أن لهما المدخلات نفسها (الإنفاق الحكومي) فبذلك تعتبر الدولة (A) أكثر كفاءة من الدولة (B). ومن الشكل السابق نجد أن المنطقة المستطيلة إلى يمين وأسفل الدولة (A) تعبر عن إمكانات الإنتاج غير الفعّالة نسبياً وتقع فيها الدولة (B). ونجد أنه حتى في حالة عدم وجود دولة غير فعّالة فيمكن أن نجد دولة فعّالة نسبياً لحصولها على أعلى مخرجات بالقدر نفسه من المدخلات (1).

2. تحليل مغلف البيانات (Data envelopment analysis (DEA) (شكل 2):

تحليل مغلف البيانات (DEA) هو تحليل يعتمد على البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية؛ حيث يقيّم أداء الوحدات من خلال قياس التركيبة الأمثل من مجموعة المدخلات ومجموعة المخرجات. وترجع تسمية هذا التحليل «تحليل مغلف البيانات» إلى أن الوحدات الكفؤة تغلف الوحدات غير الكفؤة؛ لأنها تكون في المقدمة، وبالتالي تُحلّل البيانات التي تغلفه الوحدات الكفؤة. ويُحسب مؤشر الكفاءة الذي يتراوح بين صفر و 1؛ حيث إن «صفر» يدل على عدم الكفاءة الكاملة، أما «1» فيمثل الكفاءة الكاملة (10).

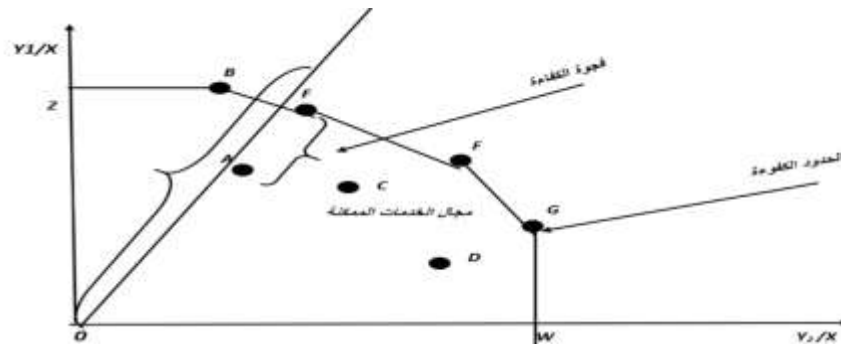


الشكل (2). تحليل مغلف البيانات

Source: Ahulja⁽¹¹⁾

يوضح الشكل (2) وجود مدخل واحد ومخرج واحد؛ حيث يمثل المنحنى (OV) منحنى الإنتاج الممكن، وتمثل النقطة P^* الكفاءة الحجمية للإنتاج، في حين تعبر النقطة $P1$ عن عائد الحجم المتزايد (أي أن نسبة الزيادة في المخرجات أكبر من نسبة الزيادة في المدخلات)، أما النقطة $P2$ فتعبر عن عائد الحجم المتناقص (أي أن نسبة الزيادة في المدخلات أكبر من نسبة الزيادة في المخرجات)، وتعتبر كل من $P1$ و $P2$ حالتين من عدم الكفاءة الحجمية.

ويوضح الشكل (3) وجود مدخل واحد (X) ومخرجان ($Y1, Y2$). ونجد أن منحنى الإنتاج الممكن يتمثل في wZ وكل النقاط على هذا المنحنى B, E, F, G تعبر عن الحدود الكفوة، أي: ذات كفاءة إنتاجية كاملة، في حين أن النقاط A, C, D هي غير كفوة؛ حيث إنها لا تستخدم المدخلات أفضل استخدام، ومن هنا يمكن حساب كفاءة هذه النقاط بمقارنتها بالحدود الكفوة، مثال: لحساب كفاءة الوحدة (A) يقسم OA (إنتاج الوحدة A) على OE (الإنتاج الكفوة)، فإذا كانت القيمة 75% فهذا يدل على أنه يمكن زيادة المخرجات بنسبة 25% بالقدر نفسه من المدخلات.



الشكل (3): التغليف بالتوجه المخرجي

Source: Ahulja⁽¹¹⁾

النتائج والمناقشة

أولاً: تحليل العوامل المؤثرة في كفاءة الإنفاق العام :

هناك كثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي تؤثر في كفاءة الإنفاق العام، ولعل من أهم هذه

العوامل:

1. حجم الإنفاق العام:

يؤثر حجم الإنفاق العام في كفاءة الإنفاق العام، وهناك كثير من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة بين حجم الإنفاق العام وكفاءة الإنفاق. وكان الاختلاف بين هذه الدراسات في طبيعة هذه العلاقة. فهناك بعض الدراسات، مثل دراسة⁽¹²⁾

تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر

(Gupta & Verhoeven) ودراسة⁽¹³⁾ (Jayasuriya et al) ودراسة⁽³⁾ (Afonso et al). التي أثبتت وجود علاقة عكسية بين حجم الإنفاق العام وكفاءة الإنفاق العام؛ ووفقاً لهذه الدراسات فإن الحكومات ذات الحجم الأصغر من الإنفاق (المقصود حجم الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي) تتمتع بمستويات مرتفعة في كفاءة الإنفاق العام. وعلى العكس، فهناك بعض الدراسات، مثل دراسة⁽¹⁵⁾ (Evany et al.) التي أثبتت أن العلاقة بين حجم الإنفاق وكفاءة الإنفاق العام هي علاقة طردية، أي أن الدول التي يرتفع حجم إنفاقها ترتفع فيها مستويات كفاءة الإنفاق. وهناك أيضاً دراسات أثبتت عدم وجود تأثير معنوي لزيادة حجم الإنفاق في كفاءة الإنفاق، مثل دراسة⁽¹⁶⁾ (Filmer and Pritchett) يتأثر حجم الإنفاق العام بكثير من العوامل، التي من أهمها:

1.1. العوامل الاقتصادية:

هناك علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الإنفاق العام؛ فكلما ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي زاد حجم الإنفاق العام. ويتأثر حجم الإنفاق العام بطبيعة الهيكل الاقتصادي ودرجة التنمية الاقتصادية. فكثيراً ما نجد أن حجم الإنفاق العام في الدول المتقدمة أعلى من الإنفاق العام في الدول النامية⁽¹⁷⁾؛ لذلك فإن إقامة المشاريع الاقتصادية التوسعية تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

2.1. العوامل الاجتماعية:

تؤثر العوامل الاجتماعية، مثل عدد السكان والهيكل الديموغرافي للسكان، في حجم الإنفاق العام؛ حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة أعباء الدولة لتوفير السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، كذلك فإن زيادة الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية تؤدي إلى زيادة الإنفاق المخصص للخدمات العامة، من تعليم وصحة ومرافق، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام⁽¹⁸⁾.

3.1. العوامل المالية:

تؤثر العوامل المالية المتمثلة في الإيرادات المالية للدولة في حجم الإنفاق العام؛ لأن حجم الإنفاق العام يُحدّد وفقاً لقدرة الدولة على الحصول على الإيرادات لضمان القدرة المالية على تغطية هذه النفقات. كذلك فإن القدرة الافتراضية للدولة سوف تؤثر أيضاً في حجم الإنفاق العام. وتعتمد بعض الدول على الاقتراض لتعويض العجز في إيراداتها عن نفقاتها، ولكن بسبب زيادة عبء خدمة الدين فإن ذلك يُعتبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية.

4.1. عوامل أخرى:

- قيمة النقود: يؤدي انخفاض قيمة النقود إلى زيادة حجم الإنفاق العام؛ لأن انخفاض قيمة النقود يزيد من عدد الوحدات النقدية التي يمكنها الحصول على الكم نفسه من السلع والخدمات.

- العوامل الإدارية: يؤدي ضعف التنظيم الإداري إلى زيادة تكاليف تقديم الخدمات، وبالتالي زيادة الإنفاق العام. إضافة إلى أن لزيادة في عدد العاملين في الأجهزة والمؤسسات الحكومية تفوق احتياجات الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الأجور والرواتب، وبالتالي زيادة حجم الإنفاق العام.

2. تخصيص الإنفاق على القطاعات المختلفة:

يؤثر توزيع الإنفاق العام على القطاعات المختلفة في كفاءة الإنفاق العام؛ لذلك فإن تغيير تخصيص الإنفاق على القطاعات دون زيادة حجم الإنفاق سيؤثر في كفاءة الإنفاق. وأيضاً فإن تحويل الموارد من بند لآخر داخل القطاع نفسه سيؤثر أيضاً في كفاءة الإنفاق. ومن هنا تأتي أهمية إعادة النظر في تخصيص الإنفاق على القطاعات وداخل كل قطاع لرفع مستوى كفاءة الإنفاق العام⁽⁷⁾.

3 الشفافية والإفصاح:

هناك علاقة طردية بين الشفافية وكفاءة الإنفاق العام، فنجد أن الدول التي تتمتع ببيئة أكثر شفافية تكون المؤسسات الحكومية فيها أكثر كفاءة، خاصة في توفير الخدمات العامة⁽¹⁹⁾. هناك أيضاً علاقة بين الحوكمة وكفاءة الإنفاق العام؛ فنلاحظ أن التحسن في مؤشرات الحوكمة يمكن أن يزيد من كفاءة الإنفاق العام، كذلك سيؤدي الفساد إلى تراجع كفاءة الإنفاق العام، ويرجع ذلك إلى أن الفساد سيؤدي إلى إهدار المال العام؛ حيث إن الفساد سيؤدي إلى إهدار موارد الدولة وإساءة استغلالها، مما يعرقل الاستخدام الأمثل للموارد. ويؤثر الفساد أيضاً في كفاءة الإنفاق العام من خلال سوء تخصيص الموارد وتخصيص الموارد لقطاعات غير مهمة وإهمال القطاعات الحيوية، مثل التعليم والصحة. هذا بالإضافة إلى أن الدول التي يتمتع فيها المواطنون بالحريات المدنية، مثل حرية اختيار الحكومة، وحرية التعبير عن الرأي، فإن ذلك يحث الحكومة على البحث عن أفضل الطرق لإنفاق موارد الدولة، وبالتالي رفع كفاءة الإنفاق العام.

4. مصادر تمويل الإنفاق العام:

تعددت الآراء حول مدى تأثير الاعتماد على المساعدات والمعونات الخارجية في كفاءة الإنفاق العام؛ فهناك دراسات، مثل دراسة (Birdsall et al.)⁽²⁰⁾ ودراسة (Bokharif et al.)⁽²¹⁾ ودراسة (Santiago and Gaobo)⁽²²⁾، توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الاعتماد على المساعدات الخارجية وكفاءة الإنفاق العام، فوفقاً لهذه الدراسات: كلما اعتمدت الدول على المساعدات الخارجية في تمويل الإنفاق بها قلت كفاءة الإنفاق العام، ويرجع ذلك إلى أن معظم المساعدات تُقدّم لقطاعات محددة من الدول المانحة، مما يؤثر في تخصيص الأمتل للموارد، وبالتالي يؤثر في كفاءة الإنفاق العام. أيضاً فإن عدم الاستقرار والتفاوت في المساعدات لهما تأثير سلبي في كفاءة الإنفاق العام، كذلك فإن هذه الدراسات توصلت إلى أنه عندما يكون الإنفاق العام من المواطنين من خلال إيرادات الضرائب فإن المواطنين يطالبون بحقهم في الحصول على خدمات أفضل، مما يدفع الحكومة إلى رفع كفاءة الإنفاق العام.

على الجانب الآخر، فإن هناك بعض الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين الاعتماد على المساعدات الخارجية وكفاءة الإنفاق العام، مثل دراسة (James)⁽²⁵⁾ ودراسة (Paul)⁽²⁶⁾، فوفقاً لهذه الدراسات فإن الدول التي تكون فيها المساعدات الخارجية أساسية في تمويل الإنفاق العام تزيد كفاءة الإنفاق العام بها. وأوضحت الدراسات أن ذلك يرجع إلى أن أغلب المساعدات الخارجية تكون مشروطة بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات من الدول المانحة للوصول إلى أفضل تخصيص لتلك المساعدات، وبالتالي زيادة كفاءة الإنفاق العام.

ثانياً: تحليل الإنفاق العام في مصر:

1. وفقاً للتصنيف الاقتصادي

يتضح من جدول (1) أن إجمالي الإنفاق في مشروع الموازنة العامة للدولة بلغ 1713.2 مليار جنيه لعام 2021/2020 (20% من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين بلغت المصروفات 1574.6 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2020/2019، أي بزيادة 138.6 مليار جنيه، ما يعادل 8.8%، وسبب هذه الزيادة هو زيادة بند الأجور وزيادة بند شراء السلع والخدمات بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. كما يوضح الشكل (4) نسب بنود الإنفاق وفقاً للتصنيف الاقتصادي من إجمالي الإنفاق العام في مشروع موازنة 2021/2020، مقارنة بموازنة العام المالي 2016/2015.

- ومن جدول (1) وشكل (4) نلاحظ مايلي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020
- (1) زادت قيمة بند «الأجور وتعويضات العاملين» من 301 مليار جنيه عام 2020/2019 (أي ما يعادل 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى حوالي 335 مليار جنيه (4.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في مشروع الموازنة العامة للدولة 2021/2020، أي بزيادة تُقدّر بنحو 11.3% (ما يعادل 33.9 مليار جنيه). وتجدر الإشارة إلى أن بند الأجور وتعويضات العاملين يمثل 19.6% من إجمالي الإنفاق العام في مشروع الموازنة لعام 2021/2020.
 - (2) زادت قيمة بند «شراء السلع والخدمات» من 74.9 مليار جنيه عام 2020/2019 (1.2% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى حوالي 100.2 مليار جنيه (1.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، أي بزيادة تُقدّر بنحو 33.7% (ما يعادل 25.3 مليار جنيه). ونجد أن بند «شراء السلع والخدمات» يمثل 5.8% من إجمالي الإنفاق العام في مشروع الموازنة لعام 2021/2020.
 - (3) انخفضت قيمة بند الفوائد من 569.1 مليار جنيه عام 2020/2019 (ما يعادل 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 566 مليار جنيه في مشروع الموازنة 2021/2020 (8.3% من الناتج المحلي الإجمالي) أي بانخفاض يعادل 0.6% (حوالي 3.1 مليار جنيه)، ونجد أن بند الفوائد يمثل 33% من إجمالي الإنفاق في مشروع موازنة 2021/2020.
 - (4) انخفضت قيمة بند «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية» من 327.7 مليار جنيه (حوالي 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة 2020/2019 إلى 326.3 مليار جنيه (حوالي 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي) في مشروع الموازنة العامة للدولة 2021/2020، أي بانخفاض يعادل 1.4 مليار جنيه (حوالي 0.4%). ونجد أن بند «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية» يمثل 19% من إجمالي الإنفاق العام في مشروع موازنة 2021/2020.
 - (5) زادت قيمة بند «شراء الأصول غير المالية – الاستثمارات» من 211.2 مليار جنيه (3.4% من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2020/2019 إلى 280.7 مليار جنيه (4.1% من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة تُقدّر بحوالي 69.5 مليار جنيه (ما يعادل 32.9%). ونجد أن بند «شراء الأصول غير المالية – الاستثمارات» يتمثل في 16.4% من إجمالي الإنفاق في مشروع موازنة عام 2021/2020.
 - (6) زادت قيمة بند «المصروفات الأخرى» من 90.4 مليار جنيه عام 2020/2019 (1.5% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 105 مليارات جنيه (1.5% من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة تُقدّر بحوالي 14.6 مليار جنيه (ما يعادل 16.1%)، ونجد أن بند «المصروفات الأخرى» يمثل 6.1% من إجمالي الإنفاق في مشروع الموازنة لعام 2021/2020.

تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر

الجدول (1). الموازنة العامة في مصر وفقاً للتصنيف الاقتصادي للسنة المالية 2021/2020 بالمليار جنيه

البيان	/2014 2015 فعليات	/2015 2016 فعليات	/2016 2017 فعليات	/2017 2018 فعليات	/2018 2019 فعليات	/2019 2020 تقدير الموازنة	/2020 2021 مشروع موازنة	/2021 2022 مستهدفات
إجمالي الإيرادات	465,2	491,5	659,2	821,1	941,9	1134,4	1288,8	1351,1
الضرائب	306,0	352,3	462,0	629,3	736,1	856,6	964,8	1059,9
المنح	25,4	3,5	17,7	3,2	2,6	3,8	2,2	2,3
الإيرادات الأخرى	133,8	135,6	179,5	188,6	203,2	274	321,8	288,9
إجمالي المصروفات	733,4	817,8	1031,9	1244,4	1369,9	1574,6	1713,2	1758,1
الأجور وتعويضات العاملين	198,5	213,7	225,5	240,1	266,1	301,1	335	361,4
شراء السلع والخدمات	31,3	35,7	42,5	53,1	62,4	74,9	100,2	115,5
الفوائد	193,0	243,6	316,6	437,4	533	569,1	566	528,9
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	198,6	201,0	276,7	329,4	287,5	327,7	326,3	355,3
المصروفات الأخرى	50,3	54,6	61,5	74,8	77,6	90,4	105	116,1
شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	61,7	69,2	109,1	109,7	143,3	211,2	280,7	280,9
صافي حيازة الأصول المالية	11,3	13,1	6,8	9,3	2	5	7,7	8,2
العجز الكلي المستهدف	279,4	339,5	379,6	432,6	430	445,1	432,1	415,2
نسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)	%11,4	%12,5	%10,9	%9,7	8,2%	7,2%	6,3%	5%
العجز الأولي المستهدف	86,4	95,9	63,0	4,9 -	103,1	124 -	133,9	164,7 -
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%3,5	%3,5	%1,8	0.1% -	2% -	2% -	2% -	2% -
نسبة المصروفات للناتج المحلي	32,92	30,23	29,7	28	26,1	25,6	25	
نسبة الإيرادات للناتج المحلي	19,1	18,1	19	18,5	17,9	18,4	18,8	

المصدر (27): وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020.



الشكل 4: التقسيم الاقتصادي للإنفاق في مصر

المصدر (27): وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020

2. وفقاً للتصنيف الوظيفي (ووفقاً للقطاعات):

نلاحظ من الجدول (2) والشكل (5) ما يلي:

(1) زادت قيمة بند «الخدمات العامة» من 756.1 مليار جنيه في عام 2020/2019 إلى 776.5 مليار جنيه في مشروع الموازنة العامة لعام 2021/2020، أي بزيادة تُقدَّر بـ 20.4% مليار جنيه (ما يعادل 2.7%)، ونجد أن أكبر نسبة من إجمالي الإنفاق، الخاصة ببند الخدمات العامة، من نصيب الفوائد 72.5%، بينما نسبة الأجور وتعويضات العاملين من إجمالي الإنفاق للخدمات العامة 9.5%.

ايمان أحمد هاشم

(2) زادت قيمة بند «التعليم» من 132 مليار جنيه عام 2020/2019 إلى 175 مليار جنيه في مشروع الموازنة لعام 2021/2020، أي بزيادة تُقدَّر بحوالي 25.5 مليار جنيه (ما يعادل 19%)، ويُلاحظ أن أكبر نسبة من الإنفاق العام على التعليم مخصصة للأجور وتعويضات العاملين، وهي 66.7%.

(3) زادت قيمة بند «الصحة» من 73 مليار جنيه في عام 2020/2019 إلى 93.5 مليار جنيه في مشروع الموازنة العامة لعام 2021/2020، بزيادة تُقدَّر بـ 20.5 مليار جنيه (أي ما يعادل 28%)، وبالنظر إلى التخصيص داخل هذا القطاع نجد أن 44.5% من إجمالي الإنفاق توجَّه إلى الأجور وتعويضات العاملين، ونجد أن مخصصات الأدوية زادت من 9.1 مليار جنيه عام 2020/2019 إلى 11 مليار جنيه في مشروع موازنة 2021/2020، أي بزيادة قدرها 21%.

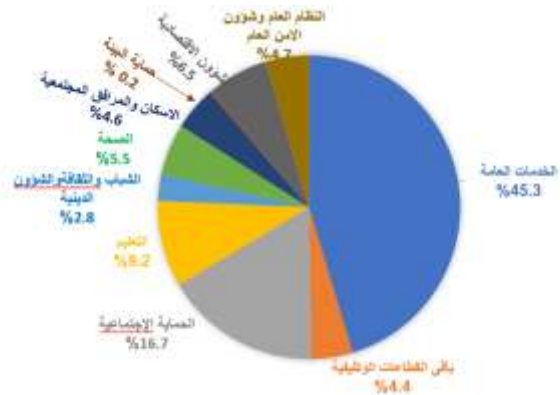
(4) زيادة قيمة بند «الإسكان والمرافق الاجتماعية» من 63.4 مليار جنيه في موازنة 2020/2019 إلى 79.53 مليار جنيه في مشروع الموازنة العامة لعام 2021/2020، بزيادة تُقدَّر بنحو 16.1 مليار جنيه، أي ما يعادل 25%. ونجد أن بند شراء الأصول غير المالية، أي الاستثمارات، يمثل أعلى نسبة من إجمالي الإنفاق في بند الإسكان والمرافق الاجتماعية نحو 89%.

(5) زادت قيمة بند «النظام العام وشؤون السلامة العامة» من 69.7 مليار جنيه لعام 2020/2019 إلى 80.42 مليار جنيه في مشروع الموازنة لعام 2021/2020 بزيادة تُقدَّر بنحو 10.73 مليار جنيه (أي ما يعادل 15%)، ونجد أن 75% من إجمالي الإنفاق في بند النظام العام وشؤون السلامة العامة يتجه إلى بند الأجور والتعويضات.

الجدول (2). الموازنة العامة في مصر وفقاً للتصنيف الوظيفي (بالمليار جنيه)

2017/2016	2018/2017	2019/2018	التغير	2020/2019 الموازنة	2021/2020 مشروع موازنة	الأنشطة الوظيفية
فعلي						
377.528	504.216	615.513	20.418	756.086	776.504	الخدمات العامة
56.486	63.051	69.911	10.731	69.688	80.419	النظام العام وشؤون السلامة
53.258	61.175	70.395	12.755	98.898	111.754	الشؤون الاقتصادية
2.803	3.192	3.189	298	3.024	3.323	حماية البيئة
43.027	42.229	48.232	16.142	63.387	79.529	الإسكان والمرافق
54.123	60.833	73.064	20.481	73.062	93.544	الصحة
34.495	34.275	40.183	7.304	41.091	48.395	الشباب والثقافة والشؤون الدينية
103.683	109.188	122.945	25.541	132.038	157.580	التعليم
257.273	310.887	264.375	15.026	270.942	285.969	الحماية الاجتماعية
49.263	55.362	62.062	9.821	66.342	76.163	أنشطة متنوعة
1031.938	1244.408	1369.870	138.619	1574.559	1713.178	الإجمالي
%29.7	%28.0	%26.1		%25.6	%25.0	نسبة إلى الناتج المحلي

المصدر⁽²⁷⁾: وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020.



الشكل (5). التقسيم الوظيفي للنفقات (المصدر (27))

تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر

3.5 وفقاً لتوزيع الاستثمارات على المحافظات:

يُلاحظ من الجدول (3) ما يلي:

- احتل إقليم قناة السويس النصيب الأكبر في توزيع الاستثمارات في مصر بين عامي 2000 و2017، فقد قُدّرت الاستثمارات الموجهة إلى إقليم قناة السويس بنحو 36.3% من إجمالي الاستثمارات، وذلك يرجع إلى ضخامة حجم الاستثمارات الموجهة لقناة السويس الجديدة.

- يأتي إقليم القاهرة الكبرى بعد إقليم قناة السويس في توزيعات الاستثمارات في مصر؛ حيث استحوذ على 22.5% في مشروع موازنة الدولة لعام 2021/2020، بعد أن كان 14% عام 2016/2015.

- حدث تطوّر في توزيع الاستثمارات بين مختلف أقاليم مصر في مشروع موازنة 2021/2020 من حيث توجيه الاستثمارات نحو الأقاليم الأكثر احتياجاً، فنجد توجيه 37.9% من إجمالي الاستثمارات إلى إقليم الصعيد، وكان التركيز الأكبر على إقليم جنوب الصعيد؛ فوجّهت 23.3% من إجمالي الاستثمارات لهذا الإقليم، وتعد تلك أكبر نسبة للاستثمارات في مصر، يليه إقليم القاهرة الكبرى.

- أعلى محافظة في توزيع الاستثمارات بين محافظات مصر هي محافظة القاهرة؛ حيث وُجّه حوالي ثلث حجم الاستثمارات لهذه المحافظة فزادت الاستثمارات الموجهة إلى القاهرة من 10.9% من إجمالي الاستثمارات عام 2001/2000 إلى 18.91%.

- جاءت في المرتبة الثانية محافظة الجيزة بنسبة 12.5% من إجمالي الاستثمارات، تليها محافظة القليوبية (6.896%) ثم الإسكندرية (5.16%) لعام 2020/2019.

- أقل المحافظات في توزيع الاستثمارات هي محافظات الحدود؛ حيث انخفضت نسبة الاستثمارات الموجهة لمحافظة البحر الأحمر من 4.5% عام 2001/2000 إلى 2.81% عام 2020/2019، وانخفضت نسبة الاستثمارات الموجهة لمحافظة جنوب سيناء من 5.21% عام 2001/2000 إلى 1.88% عام 2020/2019، وكذلك انخفضت نسبة الاستثمارات الموجهة لمحافظة الوادي الجديد من 5.19% عام 2001/2000 إلى 2.97% عام 2020/2019.

جدول (3). التوزيع النسبي للاستثمارات العامة على مستوى الأقاليم الاقتصادية

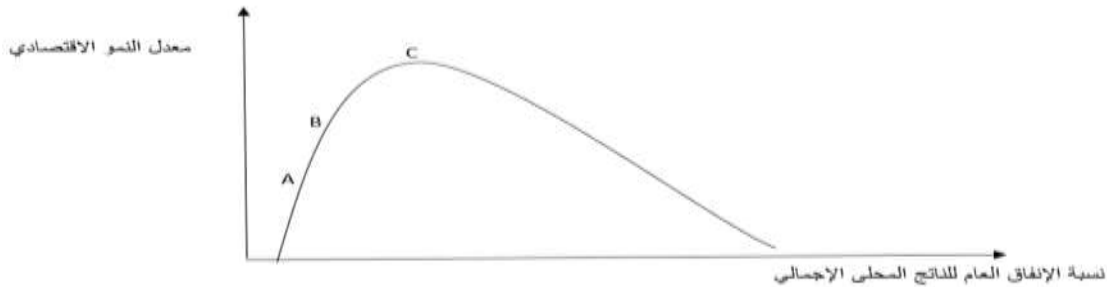
الأقاليم	2001/2000	2006/2005	2016/2015	2021/2020
إقليم القاهرة الكبرى	19.36	18.2	14	22.5
إقليم الإسكندرية	7	7.8	6.4	12.95
إقليم قناة السويس	21.85	16.4	36.3	14.5
إقليم الدلتا	17.85	19.2	5.1	11.9
إقليم شمالالصعيد	6.87	4.5	3.44	8.8
إقليم جنوبالصعيد	22.21	19.8	6.8	23.3
إقليم وسطالصعيد	-	-	3.9	5.7

المصدر (28): خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعوام متفرقة (2000-2005-2015-2020).

6. تحديد الحد الأمثل للإنفاق العام:

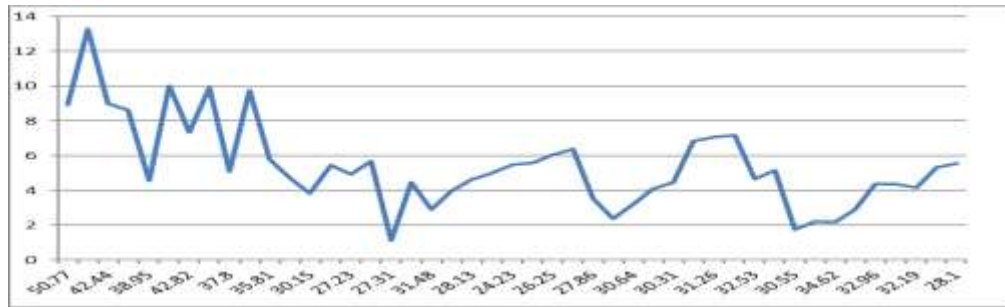
1. العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

درست كثير من الدراسات العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وأثبتت هذه الدراسات أن شكل العلاقة يأخذ منحنى (BARS Curve)؛ حيث يعبر المحور الأفقي عن الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حجم التدخل الحكومي)، أما المحور الرأسي فيعبّر عن معدل النمو الاقتصادي.



الشكل (6). الحد الأمثل للإنفاق العام (المصدر: 29)

يتضح من المنحنى السابق أن زيادة الإنفاق العام تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فتتحرك من النقطة A إلى النقطة B حتى تصل إلى النقطة C، وعندها تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي «صفر»، وهي مايسمى الحد الأمثل للإنفاق العام.



الشكل (7). العلاقة بين الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي - مصر. المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات من وزارة المالية المصرية وجهاز التعبئة العامة والإحصاء.

يُشير الشكل السابق إلى العلاقة بين نسب الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي. بالنسبة للنمو الاقتصادي، باستثناء الثمانينيات، كان أفضل أداء للنمو الاقتصادي في أعوام 2006/2005 و 2007/2006 و 2008/2007؛ فبلغ 7.16% عام 2008/2007، وكان ذلك نتيجة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أُتبعت خلال تلك المدة.

تعرّض الاقتصاد المصري لثلاث صدمات رئيسة أثّرت في معدلات النمو الاقتصادي، هي: تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (ERSAP)، والأزمة المالية العالمية عام 2008، والتغيرات السياسية عام 2011. فبلغ النمو الاقتصادي أدنى معدلاته، ووصل إلى 1.13% عام 1991 و 1.76% عام 2011.

2. نموذج تحديد الحد الأمثل لإنفاق العام:

يرتكز هذا القسم على تحليل بيانات عينة الدراسة باستخدام بعض الأساليب والاختبارات الإحصائية بهدف تحديد الحد الأمثل للإنفاق العام في مصر بين عامي 1975 و 2019. ومن هنا سنستخدم في هذه الدراسة المنهجية التي اعتمدها (Barro, 1990)⁽²⁹⁾ من أجل تعظيم معدلات النمو الاقتصادي، وأيضا تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في مصر؛ حيث وضع نموذجا يقيس نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي تعظم معدلات النمو الاقتصادي وتصلبه إلى النقطة التي تسمى الحد الأمثل للإنفاق. وبأخذ هذا النموذج الشكل الآتي:

$$Y_t = \alpha(G_t)^\beta [(1 - T_t)Y_t]^c \quad (1)$$

حيث إن (Y) تمثل الناتج المحلي الإجمالي، و(G) تمثل الإنفاق الحكومي، و(T) تمثل معدلات الضرائب، وهذا دائما تحت قيد الميزانية المتوازنة، علما بأن هذا النموذج يقيس الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي انطلاقاً من فرضية الميزانية المتوازنة التي يمكن التعبير عنها بالعلاقة الآتية:

$$G = YT \quad (2)$$

وهي تعني أن عجز الموازنة يُموّل عن طريق الضرائب، ولا يمكن بأي حال أن يكون هناك عجز في الموازنة. وبالتعويض بالعلاقة (2) في المعادلة (1) نحصل على:

$$Y_t = \alpha(Y_t T_t)^\beta [(1 - T_t)Y_t]^c \quad (3)$$

وبأخذ المشتقة الأولى والمشتقة الثانية للمتغير (Y) بالنسبة للمتغير (T) نحصل على شروط تعظيم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمعدل النمو الاقتصادي وفق العلاقة الآتية:

$$T^* = \frac{\beta}{\beta + c} \quad (4)$$

وحتى تُحدّد قيمتا المعلمتين (β) و (c) نأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمعادلة (3) ثم بعد ذلك يُعمل نموذج الانحدار لها كمايلي:

$$\ln(Y_t) = \ln(\alpha) + \beta \ln(Y_t T_t) + c \ln[(1 - T_t)Y_t] + \mu_t \quad (5)$$

وبوضع

تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر

$$Y_t T_t = G_t$$

ووضع

$$(1 - T_t) Y_t = S_t$$

تصبح المعادلة رقم (5) كمايلي:

$$\ln(Y_t) = \ln(\alpha) + \beta \log(G_t) + c \ln(S_t) + \mu_t \quad (6)$$

ومن هنا ولتقدير النموذج (6) ستجرى اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ومن ثمَّ اختبارات التكامل المشترك.

1.2 اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تستخدم اختبارات جذور الوحدة (Unit Root Tests) لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عبر الزمن؛ وتكون السلسلة الزمنية مستقرة (Stationary) إذا كان هناك ثبات في قيمة الوسط الحسابي وقيمة التباين عبر الزمن؛ لذلك إذا احتوت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة (أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة وnon-stationary) ستنتج عنه مشكلات في التحليل والاستدلال القياسي، وبالتالي سيؤدّي ذلك إلى وجود انحدار زائف. ومنهنا تُعد اختبار الجذور الوحدة شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية. وبالتالي إذا كانت المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة في صورتها الأصلية، أي أن المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى يُؤخذ الفرق الأول لها (First Difference)، وإذا اتضح بعد أخذ الفرق الأول أن السلسلة الزمنية لتلك المتغيرات لا تزال غير مستقرة يُؤخذ الفرق الثاني (Second Difference)، وهكذا حتى تستقر السلسلة الزمنية للمتغيرات. وللتحقق من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة طُبّق كل من اختبار *Levin, Lin & Chut*، واختبار *ADF - Fisher Chi - square*، واختبار *PP - Fisher Chi - square* (الجدول (4) يعرض نتيجة اختبارات جذور الوحدة على مستوى متغيرات الدراسة في صورتها الأصلية وأيضاً بعد أخذ الفرق الأول).

الجدول (4). اختبارات جذور الوحدة

Variables	Diff.	ADF - FisherChi - PP - Fisher			
		Value	p - value	Value	p - value
$\ln Y_t$	Level	- 0.9894	0.7487	-	0.5535
	1 st Diff.	- 4.4939	0.0008	-	0.0006
$\ln G_t$	Level	- 1.0844	0.7135	-	0.8095
	1 st Diff.	- 5.7486	0.0000	-	0.0000
$\ln S_t$	Level	- 1.1155	0.7012	-	0.5176
	1 st Diff.	- 5.7704	0.0000	-	0.0000

يتضح من الجدول (4) عدم استقرار جميع متغيرات الدراسة عند المستوى (Level)، أي أنها غير مستقرة في صورتها الأصلية، وبالتالي أخذ الفرق الأول لمتغيرات الدراسة، ومن ثمَّ أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول؛ حيث إن القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$). وحيث إن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي تُعتبر السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة نفسها، أي أنها سلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي يجوز تطبيق نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ومنها يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية «جوهانسون».

2.2. اختبار التكامل المشترك

يُشير مفهوم التكامل المشترك (Cointegration) بين متغيرين أو أكثر، من الناحية الإحصائية، إلى وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين، وأصبح يُستعمل خاصّة في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير الذي يُدرس، وكان يُستخدم في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية. يُعرف التكامل المشترك⁽²⁹⁾ بأنه دراسة استقرار العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات غير الساكنة لنموذج معين. ويعتمد هذا الأسلوب على أساس أن النظرية الاقتصادية تفترض وجود كثير من المتغيرات المرتبطة مع بعضها البعض في الأجل القصير. ويمتد ذلك الأثر إلى الأجل الطويل. وتميّز هذا الأسلوب بأنه لو كانت هناك سلاسل زمنية غير ساكنة، وجمعت معاً بصورة خطية، وبالترتيب نفسه، فإنها

ايمان أحمد هاشم

تعطي سلسلة زمنية جديدة متكاملة، يمكن استخدامها في تحليل الانحدار دون الخوف من النتائج المترتبة. ويتطلب اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيري النموذج المستخدم، إجراء اختبارين، هما: اختبار الأثر (Trace)، واختبار الإمكانية العظمى (Max-Eigen). وتطبيق اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يتضح من الجدول (5) أن اختبار الأثر يساوي 72.0660، وهو أكبر من القيمة الحرجة المقدرة بـ 29.7971، وباحتمال قدره 0.0000. منجهة أخرى، نجد أن اختبار الإمكانية العظمى يساوي 45.5523، وهو أكبر من القيمة الحرجة المقدرة بـ 21.1316، وباحتمال قدره 0.0000، ما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. وحيث إن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فإن هذا يفتح لنا المجال لتقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً (FMOLS) وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) من أجل الوصول إلى حدود الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال المربعات الصغرى المعدلة كلياً نصل إلى الحد الأدنى للإنفاق الحكومي الأمثل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال المربعات الصغرى الديناميكية يتحدد لنا الحد الأقصى للإنفاق الحكومي الأمثل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتي يكون عندها النمو الاقتصادي في أقصى حالاته والناتج الحدي للإنفاق يساوي «صفر».

الجدول (5). اختبار التكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None*	0.7080	72.0660	29.7971	0.0000
Atmost1*	0.3644	26.5137	15.4947	0.0008
Atmost2*	0.2316	9.7485	3.8415	0.0018
Hypothesized No. of CE(s)	Eigen value	Max - Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None*	0.7080	45.5523	21.1316	0.0000
Atmost1*	0.3644	16.7652	14.2646	0.0197
Atmost2*	0.2316	9.7485	3.8415	0.0018

3.2. تقدير النموذج باستخدام المربعات الصغرى المعدلة كلياً (FMOLS):

في هذه الخطوة، سنقدّر النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً (FMOLS)، وهذا من أجل تحديد الحد الأدنى الذي يجب ألا تتخفف دونه نسب الإنفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يبقى الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر يعمل في إطار الكفاءة. ونتائج التقدير موضحة في الجدول (6).

الجدول (6). النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة

Variable	Coefficient	Std. Error	t - Statistic	Prob .
lnG	0.730	0.002649	87.57918	0.0000
lnS	0.320	0.002390	324.1875	0.0000
C	0.750	0.003207	164.2240	0.0000
R - squared	0.999976	Mean dependent var		5.382362
AdjustedR - squared	0.999975	S.D. dependent var		1.862776
S.E. of regression	0.009331	Sum square dresid		0.003569
Long - runvariance	6.90E - 06			

من خلال الجدول (6) يمكن كتابة النموذج كمايلي:

$$\ln(Y_t) = 0.750 + 0.320 \ln(G_t) - 0.730 \ln(S_t)$$

وبالتالي يمكن التوصل إلى الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بين عامي 1975 و 2019 في حدها الأدنى كمايلي:

$$T^* = \frac{\beta}{\beta + c} = \frac{0.320}{0.320 + 0.730} = 0.3047$$

أي أن الحد الأدنى للحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في مصر يساوي 30.47%.

تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر

4.2 تقدير النموذج باستخدام المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS):

في هذه الخطوة سنقدّر النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)، وهذا من أجل تحديد الحد الأقصى الذي يجب ألا تتجاوزه نسب الإنفاق الحكومي للنتائج المحلي الإجمالي؛ حيث يبقى الإنفاق الحكومي في مصر يعمل في إطار الكفاءة. ومنجهة أخرى، ستسمح لنا هذه الخطوة بتحديد نقطة الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، التي يكون عندها النمو الاقتصادي عند أقصى حد له والناتج الحدي للإنفاق يساوي «صفر». ونتائج التقدير موضحة في الجدول (7).

الجدول (7). النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية

Variable	Coefficient	Std. Error	t - Statistic	Prob .
lnG	0.700	0.017022	13.87989	0.0000
lnS	0.340	0.015548	49.52820	0.0000
C	0.750	0.021923	24.33223	0.0000
R - squared	0.999998	Mean dependent var		5.561029
AdjustedR - squared	0.999995	S.D. dependent var		1.445771
S.E. of regression	0.003071	Sum square dresid		0.000141
Long - runvariance	9.64E - 06			

من خلال جدول (7) يمكن كتابة النموذج كمايلي:

$$\ln(Y_t) = 0.750 + 0.340 \ln(G_t) + 0.70 \ln(S_t)$$

وبالتالي، يمكن التوصل إلى الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بين عامي 1975 و 2019 في حده الأقصى كمايلي:

$$T^* = \frac{\beta}{\beta + c} = \frac{0.340}{0.340 + 0.70} = 0.3269$$

أي أن نقطة الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعظم النمو الاقتصادي ويكون عنده الناتج الحدي للإنفاق يساوي «صفر» في مصرتساوي 32.69%. هذا يعني أن الحجم الأمثل للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 30.47% و 32.69%.

7. قياس كفاءة الإنفاق العام:

1. منهجية قياس كفاءة الإنفاق العام:

قاست كثيرٌ من الدراسات السابقة كفاءة الإنفاق العام، عن طريق قياس أثر الإنفاق العام في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وتعد الدراسة التي قام بها⁽³⁾ هي أساس منهجية قياس كفاءة الإنفاق العام وتحديد مؤشرات القياس الاقتصادية أو الاجتماعية. وقد اتبع عددٌ من الدراسات هذه المنهجية، مثل الدراسات (4، 5، 6) وغيرها من الدراسات. وفي هذه الدراسة سوف تُتبع منهجية (Afonso et al.)⁽³⁾ لقياس كفاءة الإنفاق العام في مصر. ويُقاس أداء القطاع الحكومي ككل من خلال حساب متوسط مؤشرات أداء القطاعات والمتغيرات المختارة باستخدام المعادلة التالية:

$$PSP_i = \frac{\sum_{j=1}^n PSP_{ij}}{n}$$

حيث إن:

PSP_{ij}: متوسط مؤشرات الأداء للقطاعات. أداء القطاع.

i: الدول محل الدراسة. ج: القطاعات المختارة.

ولقياس كفاءة الأداء على مستوى كل قطاع، يُحسب عن طريق نسبة مؤشر الأداء لكل قطاع (PSP_{ij}) إلى حجم الإنفاق العام عليه (PEX_{ij}) وذلك كالآتي:

$$PSE_{ij} = \frac{PSP_{ij}}{PEX_{ij}}$$

حيث إن:

PSP_{ij}: مؤشر الأداء للقطاع الواحد. PEX_{ij}: حجم الإنفاق العام على القطاع الواحد.

ولقياس كفاءة أداء القطاع الحكومي ككل يُحسب متوسط مؤشرات كفاءة أداء القطاعات المختارة:

ايمان أحمد هاشم

$$PSEj = \frac{\sum_{j=1}^n PSEij}{n}$$

2. قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في مصر:

الجدول (8). مؤشرات الأداء في مصر 1999 - 2018

مؤشرات الأداء				القطاع
الفترة الرابعة 2018-2014	الفترة الثالثة 2013 - 2009	الفترة الثانية 2008-2004	الفترة الأولى 2003 - 1999	
0.94558	0.6748	0.3891	0.0966	التعليم
0.888	0.60715	0.3448	0.10145	الصحة
0.74298	0.6926	0.51386	0.15126	البنية التحتية
0.4093	0.5651	0.5492	0.6381	الإدارة العامة
0.2696	0.25448	0.5737	0.56916	الاستقرار الاقتصادي
0.65109	0.5588	0.4741	0.311314	أداء القطاع الحكومي ككل

المصدر: حسبت الباحثة هذا الجدول بناءً على بيانات البنك الدولي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة المالية المصرية، والبنك المركزي المصري، ووزارة التخطيط، وتقارير التنمية البشرية.

- بالنسبة لمؤشرات الأداء استخدم ما يلي:
 - التعليم: مؤشر التعليم (تقرير التنمية البشرية).
 - الصحة: العمر المتوقع عند الميلاد، ومعدل وفيات الرضع.
 - الاستقرار الاقتصادي: معدل البطالة، ومعدلات التضخم، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
 - الإدارة العامة: مؤشر الفساد، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر حقوق الملكية الفكرية.
 - البنية التحتية: نسبة السكان المتصلين بشبكات الصرف الصحي، ونسبة السكان المتصلين بشبكات مياه محسنة، ومستخدما الإنترنت، و عدد دخطوط الهاتف لكل 100 شخص، ومتوسط استهلاك الفرد من الكهرباء.

جدول (9). مؤشرات الكفاءة (1999 - 2008)

مؤشرات الكفاءة				القطاع
الفترة الرابعة 2018 - 2014	الفترة الثالثة 2013 - 2009	الفترة الثانية 2008 - 2004	الفترة الأولى 2003 - 1999	
1.0775	1.8701	2.6072	1.9853	التعليم
1.2086	1.951	2.9130	3.0698	الصحة
1.0821	2.6057	5.4918	6.2251	البنية التحتية
0.6197	1.3948	4.1169	4.9085	الإدارة العامة
0.38171	0.8524	5.883	5.946	الاستقرار الاقتصادي
0.8739	1.7348	4.2024	4.427	أداء القطاع الحكومي ككل

يتضح من الجدول (9) أنه بالنسبة لمؤشرات الأداء في مصر، فإن قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية فقط شهدت تحسناً في الفترات الثانية والثالثة والرابعة. بالنسبة لقطاع الإدارة العامة فقد شهد تراجعاً طفيفاً، خاصة في الفترة الرابعة (2014-2018). أما بالنسبة للاستقرار الاقتصادي فقد شهد تحسناً طفيفاً في الفترة الثانية (2004-2008) ثم تدهور الأداء في الفترتين الثالثة والرابعة. بالنسبة لأداء القطاع الحكومي ككل، فقد شهد تحسناً خلال فترة الدراسة، لكنه تحسن طفيف، وقد يرجع هذا التحسن إلى عدم إدراج مؤشرات الجودة؛ نظراً لعدم توافر بيانات خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة لمؤشرات الكفاءة، فقد تراجعت مستويات كفاءة الإنفاق العام للقطاع الحكومي ككل. وعلى مستوى القطاعات فكان الاستقرار الاقتصادي أكثر القطاعات التي شهدت تدهوراً ملحوظاً في مؤشر الكفاءة.

تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر

3. قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في الإمارات:

1.3 كفاءة الإنفاق العام في الإمارات:

يتضح من الجدول (10) أنه بالنسبة لمؤشرات الأداء في الإمارات فقد شهدت قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية تحسناً ملحوظاً، خاصة في الفترتين الثالثة والرابعة. بالنسبة لقطاع الإدارة العامة فقد شهد تدهوراً في الفترة الثانية، إلا أنه استعاد تقدمه، خاصة في الفترة الرابعة. أما بالنسبة للاستقرار الاقتصادي فإن المؤشرات خلال الفترات الأربع قريبة جداً، ما يدل على عدم وجود تقدم أو تدهور في الأداء. بالنسبة لأداء القطاع الحكومي ككل، فقد شهد تدهوراً خلال الفترة الثانية (2004-2008)، ويرجع هذا التدهور أساساً إلى تدهور مؤشرات الإدارة العامة في هذه الفترة، إلا أن أداء القطاع الحكومي ككل شهد تحسناً ملحوظاً خلال الفترتين الثالثة والرابعة. أما بالنسبة لمؤشرات الكفاءة (جدول 11) فقد شهدت تقدماً ملحوظاً في كفاءة الإنفاق العام للقطاع الحكومي ككل. وعلى مستوى القطاعات فكان قطاع التعليم والصحة أكثر القطاعات التي شهدت تحسناً ملحوظاً في مؤشر الكفاءة.

جدول (10). مؤشرات الأداء في الإمارات

القطاع	مؤشرات الأداء			
	الفترة الأولى 2003 - 1999	الفترة الثانية 2008-2004	الفترة الثالثة 2009 - 2013	الفترة الرابعة 2014-2018
التعليم	0.1115	0.3803	0.6393	0.9454
الصحة	0.1134	0.4116	0.7006	0.9226
البنية التحتية	0.5022	0.4705	0.5203	0.7585
الإدارة العامة	0.7825	0.1845	0.4202	0.7067
الاستقرار الاقتصادي	0.5607	0.4708	0.5207	0.5334
أداء القطاع الحكومي ككل	0.4141	0.3835	0.5602	0.77332

المصدر: حسب الباحثة هذا الجدول بناءً على بيانات البنك الدولي، ووزارة المالية الإماراتية،

SDGs indicators ،World development indicators ،Global economy indicators.

جدول (11). مؤشرات الكفاءة في الإمارات (1999 - 2018)

القطاع	مؤشرات الكفاءة			
	الفترة الأولى 2003 - 1999	الفترة الثانية 2008-2004	الفترة الثالثة 2009 - 2013	الفترة الرابعة 2014-2018
التعليم	0.6024	1.385	2.595	4.519
الصحة		1.0691	2.3482	4.752
البنية التحتية		0.7489	1.214	2.248
الإدارة العامة			1.295	2.952
الاستقرار الاقتصادي	0.9345	1.697	2.215	3.861
أداء القطاع الحكومي ككل	0.8505	1.558	2.582	4.634

2.3 جهود دولة الإمارات لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي:

في عام 2018، احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي، وهو يُعد أحد المؤشرات الفرعية التي يتضمنها تقرير التنافسية العالمي، فحصلت على 6.2 نقطة من إجمالي 7 نقاط (أعلى درجات الكفاءة). ونجحت دولة الإمارات في أن تكون بين الدول العشر الأولى عالمياً في تصنيف مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي منذ 2010؛ حيث صعدت من المركز السابع عالمياً عام 2010 إلى المركز الثالث عام 2013، ثم صعدت عام 2014 إلى المركز الثاني عالمياً وحافظت على هذا المركز عامي 2015 و2016 ثم تصدرت المركز الأول عالمياً عام 2017 وحافظت عليه خلال عام 2018 (المنتدى الاقتصادي العالمي)⁽³²⁾. وقد وطّقت دولة الإمارات عام 1972 ميزات البنود، التي من خلالها يُحدّد نوع الإنفاق وحجمه ليناسب مع مخصصات كل بند من بنود الميزانية، لكن دون ربطها بالأهداف المراد تحقيقها، ثم في عام 2001 طُبّقت ميزانية البرامج والأداء، التي من خلالها تُربط المدخلات (المخصصات) بالمرجات (الأهداف). ثم في عام 2011 طُبّقت الميزانية الصفرية التي من خلالها تُحدّد الأنشطة والخدمات على أساس التكلفة. ومن أهم مزايا الميزانية الصفرية: التخصيص الأفضل

ايمان أحمد هاشم

للموارد المالية، وتحديد الخطط غير الكفوة وغير الفعالة لتقليل أو إلغاء مخصصاتها وتوجيه المخصصات للخطط الكفوة، وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي وفعاليتها.

واتخذت حكومة دولة الإمارات أربع مبادرات تهدف إلى تحسين الإنفاق الحكومي ورفع كفاءته، والاستخدام الأمثل للموارد المالية في القطاعات الأساسية، وتحقيق التكامل بين الجهات الحكومية لتسهيل نظام فرض الرسوم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، وهي:

(أ) **تعزيز استخدام الموارد المالية في الدولة:** تعتبر من أهم مبادرات رفع كفاءة الإنفاق العام، وتهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية من خلال مجموعة من التدابير لزيادة النفقات في المجالات المهمة التي تعود بالنفع على الاقتصاد القومي، مثل قطاعي التعليم والصحة، وتخفيض النفقات على القطاعات غير المهمة.

(ب) **نظام الرسوم المشتركة المبسط:** يهدف إلى تعزيز دور اللجان المشتركة بين الجهات الحكومية والمحلية، وتوحيد الإجراءات واتباع الرسوم المشتركة، واعتماد إطار تنظيمي يسهل اتفاقيات الرسوم.

(ج) **التنسيق بين السياسات المالية والنقدية:** تشكيل لجنة فنية مؤلفة من ممثلين عن وزارة المالية والإدارات المالية في دولة الإمارات، بالإضافة إلى ممثلين عن البنك المركزي، تجتمع هذه اللجنة بانتظام لتحليل البيانات المتاحة ومراجعتها ومتابعة التقدم ومدى الالتزام بتطبيق التوجيهات عن طريق وضع مبادئ للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية.

(د) **المشروع الوطني لإدارة المخاطر المالية:** تهدف هذه المبادرة إلى تنفيذ السياسات المالية الملائمة وتجنب المخاطر المالية، وتعزيز فعالية المالية العامة واستدامتها في الدولة مع أخذ المخاطر المالية وأنواعها في الحسبان عند وضع الأهداف؛ حتى لا تلقف عائقاً أمام الاستقرار الاقتصادي في الدولة (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2019:65)⁽²⁸⁾.

4. قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في السعودية:

1.4 كفاءة الإنفاق العام في السعودية

يتضح من الجدول (12) أنه بالنسبة لمؤشرات الأداء في السعودية، فإن قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية فقط شهدت تحسناً في الفترات الثانية والثالثة والرابعة. وبالنسبة لقطاع الإدارة العامة فقد شهد تراجعاً خلال الفترة الثانية (2004-2008)، ثم بدأ في التحسن خلال الفترتين الثالثة والرابعة. أما بالنسبة للاستقرار الاقتصادي فقد شهد تراجعاً طفيفاً خلال الفترتين الثالثة والرابعة.

وبالنسبة لأداء القطاع الحكومي ككل فقد شهد تحسناً خلال فترة الدراسة، ويرجع هذا التحسن أساساً إلى التحسن في مؤشرات قطاعات التعليم والصحة.

أما بالنسبة لمؤشرات الكفاءة (جدول 13) فقد شهدت تحسناً في كفاءة الإنفاق العامل لقطاع الحكومة ككل. وعلى مستوى القطاعات فكان قطاع التعليم والصحة أكثر القطاعات التي شهدت تحسناً ملحوظاً في مؤشر الكفاءة.

جدول (12). مؤشرات الأداء في السعودية (1999 - 2018)

القطاع	مؤشرات الأداء			
	الفترة الأولى 1999 - 2003	الفترة الثانية 2004-2008	الفترة الثالثة 2009 - 2013	الفترة الرابعة 2014-2018
التعليم	0.0604	0.2898	0.6906	0.9943
الصحة	0.1011	0.3033	0.5632	0.8772
البنية التحتية	0.2169	0.4400	0.7032	0.7256
الإدارة العامة	0.5619	0.2914	0.3899	0.4508
الاستقرار الاقتصادي	0.4385	0.4354	0.3979	0.3157
أداء القطاع الحكومي ككل	0.2758	0.3520	0.5490	0.6727

المصدر: حسبت الباحثة هذا الجدول بناءً على بيانات البنك الدولي، ووزارة المالية السعودية⁽³¹⁾.

تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر

جدول (13). مؤشرات الكفاءة في السعودية (1999 - 2018)

القطاع	مؤشرات الكفاءة			
	الفترة الأولى 1999 - 2003	الفترة الثانية 2004 - 2008	الفترة الثالثة 2009 - 2013	الفترة الرابعة 2014 - 2018
التعليم	1.089	1.169	2.379	3.922
الصحة	0.5986	1.416	2.634	3.765
البنية التحتية	0.9563	1.987	2.968	3.623
الإدارة العامة			0.6598	1.7648
الاستقرار الاقتصادي	0.3567	0.7094	1.7648	2.975
أداء القطاع الحكومي ككل	0.7600	1.7662	2.1846	3.2360

2.4. جهود المملكة العربية السعودية لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي:

في عام 2018، احتلت السعودية المرتبة السابعة في مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي من ضمن 136 دولة تضمَّنها تقرير التنافسية العالمي. وحصلت على 5.3 نقطة من إجمالي 7 نقاط (أعلى درجة كفاءة). تحسَّن ترتيب السعودية بـ 5 مراكز خلال عام واحد؛ حيث ارتفع ترتيبها من المرتبة الـ 12 في عامي 2016 و 2017 إلى المرتبة السابعة عام 2018 (المنتدى الاقتصادي العالمي)⁽³²⁾. وطبَّق نظام موازنة البنود في السعودية لمدة 50 عامًا، ثم جرى التحول إلى تطبيق نظام موازنة البرامج والأداء في عام 2017 لتكون الموازنة مناسبة أكثر لحجم الاقتصاد القومي في السعودية. وكان من أهم مزايا تطبيق نظام موازنة البرامج والأداء: التحوُّل من موازنة تعتمد على الإنتاج النفطي إلى الإنتاج غير النفطي، والعمل على تعديل الهيكل الاقتصادي إلى المجال الإنتاجي، وضبط إهدار الأموال العامة. وتؤكد رؤية السعودية لعام 2030 الاهتمام بتحسين كفاءة الإنفاق العام، ورفع الكفاءة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والتقليل من إهدار المال العام. وتبنت الرؤية عدة مبادرات، أهمها:

- (1) إنشاء مركز تحقيق كفاءة الإنفاق: يشرف على الجهات والإدارات الأخرى ويدعمها في صياغة المبادرات الهادفة إلى تحسين كفاءة الإنفاق وإزالة معوقات التنفيذ، واقتراح القوانين واللوائح اللازمة لضمان استدامة كفاءة الإنفاق.
- (2) إنشاء وحدة الشراء الاستراتيجي: وتهدف إلى تحويل المشتريات الحكومية إلى عملية استراتيجية تركَّز على الحصول على كبرى الفوائد المالية والإنمائية.

وتهدف هذه الإجراءات إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام، من خلال تحسين استخدام الموارد لتحقيق أهداف الموازنة المالية المطلوبة عن طريق تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي (برنامج تحقيق التوازن المالي في السعودية، 2018: 13 & 14)⁽³¹⁾.

8. أهم نتائج الدراسة:

- (1) أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في مصر يتراوح بين 30.47% و 32.69% من الناتج المحلي الإجمالي.
- (2) أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي ضرورية، لكنها ليست كافية لضمان تحسُّن مستويات الكفاءة في الإنفاق؛ لذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي يجب أن تتضمن عددًا من الإجراءات التي تعمل على تحسين كفاءة الإنفاق العام.
- (3) تراجع مستويات كفاءة الإنفاق العام في مصر بين عامي 1999 و 2018، وذلك على الرغم من زيادة حجم الإنفاق الحكومي، مما يؤكد أنه ليس كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى تحسُّن كفاءة الإنفاق العام.
- (4) تفوق مستويات كفاءة الإنفاق الحكومي في الإمارات والسعودية مستويات كفاءة الإنفاق الحكومي في مصر، ويرجع ذلك إلى اهتمام كلٍّ من الإمارات والسعودية بتعزيز استخدام الموارد المالية في الدولة بكفاءة وفعالية.

9. مقترحات لرفع كفاءة الإنفاق العام في مصر:

- 1 - إعادة توزيع الإنفاق على القطاعات المختلفة، وأيضًا على البنود المختلفة داخل كل قطاع لتحسين كفاءة الإنفاق العام.. وبالنظر إلى قطاعي التعليم والصحة يجب العمل على زيادة مخصصات الإنفاق لهما، وبصفة خاصة زيادة الإنفاق الاستثماري، هذا بالإضافة إلى التركيز على عدالة توزيع الإنفاق بين المحافظات.
- 2 - العمل على التنسيق بين جهات التخطيط وجهات إعداد الموازنة، بحيث يكون هناك ربط بين الموازنة وخطط التنمية، فيجب وضع آليات لمتابعة تنفيذ الخطط الموضوعة من خلال تقييم الأعمال والمشروعات وتكلفتها ومدى تحقيق أهداف الإنفاق عن طريق معايير ومؤشرات لقياس الأداء وتحليل التكلفة والعائد عند توزيع الإنفاق العام بين القطاعات وأيضًا بين البنود داخل القطاع الواحد.

- 3 - العمل على توفير المعلومات والبيانات في سلاسل زمنية طويلة ومفصلة لتحقيق أكبر قدر من الشفافية والمساءلة في الموازنة العامة لرفع كفاءة الإنفاق العام.
- 4 - مكافحة الفساد وتطبيق القوانين الخاصة بمكافحة الفساد، والعمل على تشديد العقوبات واللوائح لمحاربة الرشاوى والمحسوبيات واستغلال الوظيفة العامة.

المراجع

- 1- Ulrike, M.; Adrian, D. and Fabienne, I.L. (2008). The effectiveness and efficiency of public spending, economic financial affairs. Economic paper no.301 European commission.
- 2- Kenneth Chomitz et al. (2005). Spatial dynamics of labor markets in Brazil. Policy research working paper, world bank.
- 3- Alfonso, A.; Ludger, S. and Vito, T. (2005). Public sector efficiency: an international comparison. European central Bank working paper no.242
- 4- Angelopoulos, K.; Apostolis Philip Popoulos and Efthymios Tsionas, (2008). Does Public sector Matter? Revisiting the relation between fiscal size and economic growth in a world sample, university of Glasgow, United Kingdom
- 5- Becker, D. (2008). Public sector efficiency and inter jurisdictional competition, an empirical investigation. Thunen series of Applied Economic Theory, working paper no 101, Universitat Rostock.
- 6- Davis, H. and Annette, K. (2008). Determinants of Government efficiency. IMF working paper no.228
- 7 - هبة محمود الباز (2014). قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها، كراسات السياسات، معهد التخطيط القومي.
- 8- Sajeev,G. et al. (1997). The efficiency of government expenditure: experiences from Africa, IMF working paper, no. 153
- 9- Brijesh, C.P. (2014). Efficiency of social sector expenditure in India, Health in low resource settings Journal, Volume 2:1866,pp.26-34
- 10- Rouselle, F.L. and Eemilyn, C.C. (2009). The efficiency of health and education expenditures in the Philippines, central European Journal of operations Research volume 17(3) pp 275-291
- 11- Ahulja, H. (2009). Advanced Economic Theory: Microeconomic Analysis, S. Chand & Company LTD, NewDelhi, P. 444.
- 12- Gupta, S. and Martin, V. (2001). The efficiency of government expenditure, experiences from Africa. Journal of Policy Modeling 23: 433- 467.
- 13- Jaysuriya, R. and Quentin, W. (2002). Measuring and explaining country efficiency in improving health and education indicators. The world bank policy research paper no.1803
- 14- Afonso, A.; L. Schuknecht and V. Tanzi (2003). Public sector efficiency: an international comparison Working paper no. 292, European central Bank
- 15- Evans, D.A.; Tandon, C.J. and Lauer, J.A. (2000). The comparative efficiency of national health systems in producing health: an analysis of 191 countries. WHO, GPE discussion paper series no. 29
- 16- Filmer, D. and Pritchett, L. (1999). The impact of public spending on health: does money matter. Social Science and Medicine 49:1309-1323.
- 17 تهتان موراد، ونيوبرجلول (2018). محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر. دراسة قياسية للفترة (1980-2014). مجلة البحوث والدراسات العلمية - الجزائر - العدد 11 ص ص 259- 284
- 18 ببيداري محمود (2014). العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الجزائر (1991-2010)، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية.
- 19 - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (2014). شفافية الموازنة العامة للدولة، الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري، صادر عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية

- 22- Birdsall, N.; S. Classens and I. Diwan (2003). Policy Selectivity forgone: debt and donor behavior in Africa. *The World Bank Economic Review*, Vol. 17 , No. 3
- 23- Bokhari, F.; P. Goltret and Y. Gai (2005). Government health expenditures and health outcomes. *Applied Economics*, 34: 2015- 2013.
- 24- Santiago, H. and Gaobo, P. (2005). Efficiency of public spending in developing countries: an efficiency frontier approach. *The World Bank research working paper*, no. 3645
- 25- James, N. (2003). The impact of foreign aid on public expenditure, the case of Kenya. *Africa Economic Research paper* no. 135.
- 26- Paul, C. (2005). Is Aid oil ? An analysis of whether Africa can absorb more aid. Center for the study of Africa Economics, Department of Economics, Oxford U.
- 27- وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2020/ 2021.
- 28- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعوام متفرقة (2000-2005-2015-2020).
- 29- Barro, R.J. (1990). Government spending in a simple model of endogenous growth. *J. Political Economy*, 98 (5):103-125
- 30- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (2019). التقرير السنوي، 2019.
- 31- برنامج تحقيق التوازن المالي (2018). رؤية 2030: برنامج تحقيق التوازن المالي في السعودية.
- 32- المنتدى الاقتصادي العالمي (2018). تقرير التنافسية العالمي 2018.

Evaluating the Efficiency of government spending in Egypt

Eman A. Hashem

Faculty of Commerce, Ain Shams Univ.

ABSTRACT

The aim of this study is to determine the optimal size of government spending in Egypt during the period (1975- 2019) using econometrics methods such as fully modified least squares and dynamic least squares. Also, to measure the efficiency of government spending in Egypt during the period (1999-2018) through measuring efficiency indicators in education, health care, infrastructure, economic stability and administrative quality sectors.

The study suggested that the optimal government spending in Egypt to achieve higher economic growth rate must range from 30.47% to 32.69%. Also, the efficiency of public spending tended to decline during the period of study. Although this period showed an increase in the size of public spending which indicates that the increase in government spending is necessary, but it was not sufficient to achieve improvement in levels of efficiency in government spending. Therefore, the current study recommended that the increase in government spending must be accompanied by procedures aiming at improving efficiency like: combat corruption, linking between the budget and development plans , looking for the best mix to spend on various items in each sector.

On the other hand, the study compared efficiency levels of public spending in UAE and Saudi Arabia with Egypt by using the same method used to measure efficiency in Egypt. The study found that the levels of efficiency of government spending in UAE and Saudi Arabia were greater than that in Egypt. These results consistent with government spending efficiency index, as UAE ranked first position in 2018 and Saudi Arabia ranked seventh, while Egypt ranked 63 out of 136 countries included in the competitiveness report 2018. This is due to the adaptation of set of procedures in UAE and Saudi Arabia to increase the efficiency of government spending like fighting corruption and promoting the efficient and effective use of financial resources.

Keywords: General spending, efficiency of spending, economic stability, Egypt